

جزءة السياسة

الحق والعدالة

الحق بين الطبيعي والوضعي

توماس هوبز: الحق الطبيعي يتأسس على القوة والحرية يكرس حق القوة و حق القاء للأقوى، و يُؤدي في نهاية المطاف إلى العدالة من الصراع والغزو ما دام الكل يسعى وراء القوة والصالحة، فتتصادم بذلك الحريات والرغبات والصالحة، وبالتالي تتشتت حرب الكل ضد الكل التي تخلف حالة الطبيعة والتي يسود فيها قانون القوة، غير أن غزارة البقاء لدى الإنسان دفعت به إلى الاحتكام للعقل ثم الجحود إلى التعاقد الاجتماعي لضمان بقاء الأفراد و استمراره السلام و ترسخ قوة الحق.

قوله: إن حق الطبيعة هو الحرية التي يمكن إنسان في أن يتصرف كما يشاء في إمكاناته الخاصة

باروخ اسستنزو: الحق الطبيعي يتحدد بالرغبة والقدرة

الحق الطبيعي للإنسان يتحدد بالرغبة والقدرة، إذ أن الإنسان كان يعيش على خصائص الحيوان وفق قانون حالة الطبيعة الفائمة على القوة والبطش والصراع و التي ترقى شعار "البقاء للأقوى". غير أن الإنسان يدافع عن الحق من القاء و السيطرة و تدمير الآخر، و يتخذ كذلك شكل نزعو جماعي عندما يتعارض بالحروب و الغزوات الفتاكة و الجماعية لذلة المحبة والإهانة إلى حالة المدينة المطبوعة بالتشريعات و القوانين الوضعية والأخلاقية، من أجل سيادة الأمن و الإستقرار و تحقيق المفعة العامة.

قوله: إن الحق الطبيعي لكل إنسان يتحدد حسب الرغبة و القدرة..

العدالة كأساس للحق

alan ايميل شارتي: عدالة الحق مبنية على الاعتراف بها من طرف السلطة الحق لا يتحدد مصداقته و شرعنته إلا إذا ارتبط بالواقع، حيث يستمد الحق قيمته من سلطنته و مطالبه التي يجب أن يكون معترفا بها من قبل السلطة البدائية للإنسان إلى الحالات الأكثر الواقع و العيش لا يغير عن الحق ولا يغير عدالته، أي أن الحق لا يتأسس باعتباره متساويا على الواقع القائم مما شاع بين الناس و مهما يتعلّق بسداد الرأي، لذا فالحق و العدالة يتأسسان على المساواة و يشتراكان فيها، حيث تتحقق قيمة الأخلاقية و قانونية بمحاجعهما معاً.

قوله: إن الحق هو ما اعترف به أنه حق

تشيرون: العدالة نابعة من الطبيعة الخبرة للإنسان وليس القوانين العدالة تتجاوز المؤسسات و القوانين التي تسهر على احراق الخبرة يعكس ما تشتغل على قوانين وضعية و مؤسساتية أساسها تتحقق المفعة و تكريس الظلم مما يجعلها عدالة باطلة و من هنا فالعدالة الحقة نابعة من الطبيعة الإنسانية العادلة الممتنعة في الميل إلى حب الناس و قوتها منع الفحاشة و اساس الحق، حيث تسرع على تكريس الحق و تمدده و تستحسن به فإذا فالطبيعة الخبرة للإنسان إذا قام عليها الحق كان ملزما، و إذا لم يقم عليها فإن جميع الفحاشة و المحكم على عليها بالعمل الشاق. لذا فالعنف في التاريخ هو حقيقة للصراع الطيفي.

قوله: لا يوجد عبد أكثر من الإعتقد بأن كل ما هو منظم بواسطة المؤسسات أو قوانين السبعون عادل

العدالة بين المساواة والإنصاف

أفالاطون: العدالة تكمن في قيام كل فرد بالدور المنوط به العدالة هي أساس المجتمع ما دامت ترتبط بالواجب و الشجاعة، إذ تكمن في انتصاف كل فرد إلى شفوفته الخاصة و أوراه المبنية لقواته و قدراته العقلية (السلوك) و الحسنية (الجند) و النفسية (العيون)، أي أنه يمتلك المؤهلات لموازنة الولاية المسينة إليه من طرف المجتمع. هكذا فالعدالة الاجتماعية لا ترتبط بالمساواة بين الناس بل عبر الإنصاف الذي يراعي حصوصيته للأفراد و مؤهلاتهم و قدراتهم، بحيث يكتفى بمارسوها أعمالاً تماشياً مع طبيعتهم.

قوله: من العدل أن يتصرف المرأة إلى شفوفته، دون أن يتدخل في شفونه غيره

دافيد هيوك: العدالة تكمن في التوازن بين المصلحة الفردية و المصلحة الجماعية العدالة الحقة هي التي تضع حدوداً فاضلة بين ما هو عام و ما هو خاص دون أن يحدث تعارض بينهما، أي أنها تكمن من تحقيق التوازن بين الحرية الفردية و الحرية الجماعية وبين المصلحة الخاصة و المصلحة العامة، و الإنصاف الذي يتحقق بالمرتبات بالتوافق المعيش. الإنصاف لا ينظم إلا إذا ذات المصلحة الشخصية في المصلحة العامة، و العدالة تستنهى قيمتها الأخلاقية إذا ارتبطت بالمصلحة الفردية فقط، و إذا تعلقت بالمصلحة العامة فستنجد فضيلة الأخلاقية خلقتها قوانين المجتمع.

قوله: تتحقق قواعد الإنصاف و العدالة كلها إلى الحالة الخاصة و الوضعية التي يوجد فيها الناس

العنف

أشكال العنف

ابريك فروم: العنف هو نزعه تدميرية في الإنسان العنيفة نزعه تدميرية كامنة في الإنسان تتجذر بعض المعتقدات و الظروف الخارجية، أي أنها طاقة تدميرية مكسبة و حصيلة دفاع و نزعات غير طبيعية في الإنسان حولته إلى كائن عدواني إلى أن صار العنف يرتبط بالطبعية الإنسانية من حيث هو شعف بالتدبر و رغبة في إيقاف البقاء لدى الإنسان.

قوله: هناك طاقة تدميرية كامنة في الإنسان تغدرها بعض الظروف الخارجية... فندق بها إلى الطهور

سيغموند فرويد: العنف هو نزع عدواني في الإنسان

نزعه سلوك طبيعي في الإنسان يعبر عن نزعه عدواني الذي يأخذ شكل نزعه فريدي حين يرتكب الغرائز الطيرية و العدوانية للفرد الممتهنة في حب التملك و السيطرة و تدمير الآخر، و يتخذ كذلك شكل نزعو جماعي عندما يتعارض بالحروب و الغزوات الفتاكة و الجماعية لذلة المحبة و تحقيق المصحة) و الجندي المجنون للمواطنين، و أخرى تقييدية متعلقة بالصلة، الجندي تعامل على الحكم في النزاعات بين الأفراد و معاقبة المارجين عن القانون، و من هنا وجب فعل هذه الذاتية، مما يؤدي إلى إنهاصار المجتمعات و دمارها.

قوله: الإنسان ذئب لا يحييه الإنسان

العنف في التاريخ

توماس هوبز: العنف في التاريخ هو حصيلة حرب الكل ضد الكل

العنف يسكن في التاريخ البشري منذ الحالات البدائية للإنسان إلى الحالات الأكثر تضليل، فبحكم طبيعة الشريدة و المسوكوني للمجتمع المدني السياسي، لذلك فهي تعمد في تفعيده بحكمها على 3 أنواع من الأفراد: سلطة تشرعيه الفوقي، و سلطة تقييدية متعلقة بحقوق الإنسان حيث تسيطر على إقراز السلام و توفير الأمان و الحماية للمواطنين، و أخرى تقييدية متعلقة بالصلة، الجندي تعامل على الحكم في النزاعات بين الأفراد و معاقبة المارجين عن القانون، و من هنا وجب فعل هذه الذاتية، مما يؤدي إلى إنهاصار المجتمعات و دمارها.

قوله: إن العنف تجلّى في حرب الكل ضد الكل

كارل ماركس: العنف في التاريخ هو حصيلة الصراع الطيفي

العنف و النزاع في التاريخ ناتج عن تحول في البيئة التحتية، أي بين قوى العمل (العمال) و علاقات الإنتاج (الاستغلال)، مما خلق صراعاً سوسياً اقتصادياً و طيفياً بين الفئة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج و الاستغلال، و بين الفئة البروليتارية المستغلة و المضطهدة و المحكم على عليها بالعمل الشاق. لذا فالعنف في التاريخ هو حلقة للصراع الطيفي.

قوله: لم يكن تاريخ أي مجتمع لحد الآن سوى تاريخ صراع بين الطبقات

العنف و المشروعية

ماكس فيبر: العنف هو حق مشروع للدولة في السيادة الدولة تأسس على سيادة الإنسان على أخيه الإنسان المبنية على الشرعية المشروعة، حيث تعمد في تجسيد في حقوقها و انتهاكها على 3 أنواع: سلطة تقليدية يمارسها الشيخ أو السيد القيادي و مستمد من تقاليد المقدسة التي يجب احترامها و الخضوع لها، و سلطة كاريزمية يمارسها النبي أو الرعيم و تعمد في شرعنته على كسب الثقة بفعل السحر الشخصي و الطوقي. ثم سلطة شرعية أو تشريعية يمارسها الحاكم و رجاله، و تستمد شرعنته من الانتخابات الشرعية أو الديموقратية.

قوله: إن الدولة... تأسس على علامة سيادة الإنسان على الإنسان المبنية على العنف المشروعة

المهتماً غاندي: العنف هو زلة و سلوك حيواني

العنف ليس إلا رد فعل شنيع و سلوكاً و قانوناً حيوانياً، على عكس الاعنة الذي يمثل القانون الأساسي لحكم البشر، لأنه سلوك إنساني يحمل نية طيبة تجاه كل الأحياء، و يقوم على المقاومة الروحية و الأخلاقية التي يملكها الإنسان، لأنها تختلف من تقدير العدو و تحكمه.

قوله: إن عدم استعمال العنف هو أكبر قوة توجد في متناول الإنسان

الدولة

مشروعية الدولة و غيابها

باروخ اسپينوزا: الغاية من قيام الدولة هي الحرية الغاية من تأسيس الدولة ليست فرض السيادة و الفنود أو إرهاب الناس، وإنما الغاية الحقيقة من قامها هي الحرية، و ذلك بتحجيم الفرد من الخوف و تمنعه بكل حقوقه الطبيعية الحسنية و الفكري، بشرط أن يكون مواطناً صالحاً و أن لا تصرف ضد سلطتها، و هذه الحرية ليست بمعناها المطلق و اللامحدود و الموحش، بل هي الحرية الأخلاقية التي لا تتعارض مع قوانين العقل و الأخلاق.

قوله: الحرية هي الغاية الحقيقة من قيام الدولة

فيجل: الدولة هي الروح الموضوعية الجماعية للأفراد

الدولة ليست سوي تركيب عقلي معنوي يتجاوز الجزء الجغرافية و الحريات أو الإرادات الفردية، فهي الروح الموضوعية الجماعية للأفراد المجتمع التي تغير عن وسائلها و إرادتهم العامة حيث يستمدون منها أخلاقيهم و سلوكاتهم في تشكيل المجتمع المدني لغاية خدمة مصالحهم اليومية و من أجل السهر على إشعاع القيم الروحية و المبادئ التي تخدمهم دونما لجوء للقمع، فضلاً عن إشاعة القيم الروحية و المبادئ.

قوله: علاقة الدولة بالفرد تختلف عن ذلك تمام الاختلاف، ما دامت هي الروح الموضوعية

طبيعة السلطة السياسية

مونتسكيو: السلطة السياسية تنقسم إلى: سلطة تشريعية و تنفيذية

الدولة هي إطار القانوني للمجتمع المدني السياسي، لذلك فهي تعمد في تفعيده بحكمها على 3 أنواع من الأفراد: سلطة تشرعيه الفوقي، و سلطة تقييدية متعلقة بحقوق الإنسان حيث تسيطر على إقراز السلام و توفير الأمان و الحماية للمواطنين، و أخرى تقييدية متعلقة بالصلة، الجندي تعامل على الحكم في النزاعات بين الأفراد و معاقبة المارجين عن القانون، و من هنا وجب فعل هذه الذاتية، مما يؤدي إلى إنهاصار المجتمعات و دمارها.

قوله: عندما تجتمع السلط... بين يدي شخص واحد... فإنه لا يعود ثمة مكان للحرية

ميكيافيلي: السلطة السياسية تسم بالصراع و القمع

مجال السياسة هو مجال صراع بين مصالح الأفراد و الجماعات، و لهذا فعلى رجل السياسة أو الأمير أن يستخدم كل الوسائل المتاحة لديه سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، من أجل التغلب على حفظه و احترامه و احصافه على مطالبه بالقانون و القوة لبلوغ أعينه، باعتبارهم أشخاص يمارسون النفاق و المكر و الخداع.

قوله: على كل من يريد تأسيس الدولة و سن القوانين أن يعلم بأن الناس أشرار

الدولة بين الحق و العنف

ماكس فيبر: الدولة تأسس على العنف المشروعة

الدولة تستمد سلطتها من القوة و العنف من أجل سط هميتها و سلطتها على الأفراد لحفظه على النظام العام و الاستقرار، حيث تمارس هذه القوة باسم القانون و تحت شعار "العنف المشروعة". وهكذا تмир الدولة بالنسبة للأفراد هي المصدر الوحيد الذي يملك الحق في ممارسة العنف و التسلط.

قوله: إن العنف ليس بطبيعة الحال إلا الوسيلة الوحيدة للدولة

جاكلين روس: الدولة تقوم على الحق و القانون

الدولة التي تتميز بطبيعة مطلقة ليست إلا مجرد دولة تقليدية، إذ تخزن كل السلطة في يد واحدة و تمارس العنف و القوة على مواطنيها، فيتحولون بموجب ذلك إلى مخط وسائل في خدمتها، أما الدولة الصرفة فهي التي تجاهل كل القوانون و تطبقها الديموقراطية حيث تستمد مشروعيتها من الحق و القانون، و ذلك من خلال الفصل بين المقاومة الروحية و الأخلاقية التي يملكها الإنسان، لأنها تختلف من تقدير العدو و تحكمه.

قوله: إن سلطة دولة الحق تتحدد ملماً في متناول الإنسان ثلاثة: القانون و الحق و قبول السلطة